PROVISIONAL
A/PV.2401
11 November 1975
ARABIC

# الأمم المتحدة

# الجمعيّة العامة

الدورة الثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الاربعمائة والواحدة بعد الألفين

المنعقدة بالمقر في نيويورك
يوم الثلاثاء ١١ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٥ الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد ثورن (لكسمبرغ)

- مواصلة نظر قضية قبرص : مشروع قرار مقدم من قبرص [ ١٢٥]

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة اصلا باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .
اما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية ، كما ينبغي ارسال التصحيحات بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل الى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات" :
Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,
Room LX-2332, مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .
وحيث ان هذا المحضر وزع في ١٢ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٥ ، فان التاريخ النهائي لقبول التصحيحات سيكون ١٧ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٥ .
فيرجى من الوفود ان تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

Digitized by UNDL/UNARY

عقدت الجلسة عند الساعة ١٠/٤٥

مواصلة نظر البند ١٢٥ من جدول الاعمال

قضية قبرص : مشروع قرار مقدم من قبرص

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : سوف نبدأ صباح اليوم ، بحث البند ١٢٥ على جدول الاعمال المعنون "قضية قبرص". (A/L.769) .

وكما يذكر السادة الاعضاء ، فان الجمعية العامة في جلستها ٢٣٦ المعقودة يوم الثلاثاء ٣٠ ايلول/سبتمبر ١٩٧٥ ، قررت ، انه حينما تبحث هذا البند ، فانها سوف تدعو اللجنة السياسية الخاصة الى الاجتماع ، لكي تتيح لممثلي الطوائف القبرصية ، امكانية التحدث امام اللجنة ، لعرض وجهات نظرهم . كما قررت الجمعية ايضا انها سوف تستأنف بحث هذه القضية ، في ضوء تقرير اللجنة السياسية الخاصة .

هذه هي قراراتنا ، والان ، اقترح على الجمعية العامة ان تدعو اللجنة السياسية الخاصة الى الاجتماع غدا ، الاربعاء ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ، لكي تستمع الى وجهات نظر ممثلي الطوائف القبرصية . وسوف تستأنف الجمعية العامة بحث هذا البند ، صباح يوم الخميس ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر .

فهل استطيع ان اعتبر أن الجمعية العامة توافق على الاجراءات التي اقترحتها عليها توا ؟

اذن تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : وأود ايضا ان اقترح تاريخا لاقفال قائمة المتحدثين الذين يودون الاشتراك في المناقشة ، واقترح أن يكون ذلك ظهر يوم الخميس ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر .

ونظرا لانني لا اسمع اعتراضا ، فانني اعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذا الاقتراح ، الخاص باقفال قائمة المتحدثين .

اذن تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : والان اعطي الكلمة الى المتحدث الاول المسجل على القائمة ، وهو السيد ممثل قبرص .



Digitized by UNOG LIBRARY

السيد كريستوفيدس (قبرص) (الكلمة بالانجليزية) : لقد مر حوالي ستة عشر شهرا منذ الغزو التركي لقبرص الجمهورية الصغيرة العزلاء من السلاح تقريبا ، ستة عشر شهرا حزينة لشعبها القبرصي ، اليونانيين والأتراك على حد سواء . ستة عشر شهرا من الدمار والبؤس والمعاناة الانسانية العظيمة .

واليوم ، فان جمهورية قبرص مقاطعة الأوصال نتيجة استمرار العدوان التركي المسلح ، فحوالي ٤٠ في المائة من أراضيها ، أكثر المناطق انتاجا - الذى ينتج حوالي ٧٠ في المائة من الموارد الاقتصادية للبلد ، يقع الآن تحت الاحتلال العسكرى للغزاه ، ٢٠٠ ألف يوناني قبرصي ، أى أكثر من ثلث السكان ، طردوا بالقوة من ديار أجدادهم بواسطة قوات الاحتلال ، وأصبحوا لاجئين لا مأوى لهم ، ومازالوا يمنعون بقوة السلاح من العودة . ان عدد الذين قتلوا ، وعدد المفقودين يشكل ١ر٥ في المائة من اجمالي سكان الجزيرة ، وطبقا للاحصائيات ، فان هذه النسبة تعتبر أعلى نسبة مئوية من الخسائر في الأرواح في أية نزاعات في وقتنا الحالي . وان قيمة المنازل أو الممتلكات التي نهبت أو اغتصبت تبلغ بلايين الدولارات .

وكما يظهر في تقرير لجنة مستقلة لتقصي الحقائق من مجلس الشيوخ الأمريكي بعد تحقيقاتها ، تبين " أن الغزو التركي حول الجزيرة الى دمار ، وانتهك سلامة دولة مستقلة ، ومن الناحية الاقتصادية ، حطم اقتصاد الجزيرة الذى كان مزدهرا . ومن الناحية البشرية سبب مآس لآلاف العائلات ، وحول نصف السكان الى مهاجرين أو محتجزين أو محاصرين خلف خطوط وقف اطلاق النار " .

وقد بذلت محاولات لتصوير المأساة الحالية لبلدى ، بأن جذورها ترجع الى الانقلاب الذى لا معنى له في ١٥ تموز/يوليه ١٩٧٥ بتدبير من الزمرة العسكرية التي كانت موجودة في أثينا ، ضد الحكومة الشرعية للأسقف مكاريوس ، الرئيس المنتخب لقبرص بطريقة ديمقراطية .

وقد كان هذا الانقلاب ياسيدى الرئيس مجرد ذريعة استخدمتها تركيا لغزو قبرص ، لأن جذور الموقف الحالي في جمهورية قبرص ، أعمق من ذلك بكثير . انها تكمن في الخطط التي دبرتها تركيا باستمرار عبر سنوات طويلة - قبل عام ١٩٧٤ بكثير - من أجل تقسيم قبرص ، مدفوعة بسياسة تركيا التوسعية ، مبنية على اعتبارات جغرافية سياسية واستراتيجية . وليس هناك أدنى



Digitized by UNOG LIBRARY

شك في أن التقسيم كان هدف تركيا لعدة سنوات . ان بيانات القادة الأتراك ، والوثائق الرسمية تقدم الدليل الكافي على ذلك ، وكلها مسجلة . واستطيع أن أشير الى البيان العام من جانب رئيس وزراء تركيا السابق السيد ساتير ، فقد قال علانية في عام ١٩٦٠ " ستقسم قبرص الى قسمين ، أحدهما سينضم الى تركيا " .

استطيع أيضا أن أشير الى وثيقة سرية صدرت في ١٨ نيسان/ابريل عام ١٩٦٤ ، من جانب رئيس وزراء تركيا في ذلك الوقت ، المرحوم عصمت اينونو ، وهي توضح بجلاء خطة تقسيم تركيا ، وقد سماها " خطة أتيلا " ، وعمليات اليوم أيضا لها نفس الاسم . وهذه الخطة ذاتها اقترحت عام ١٩٦٥ من جانب نائب رئيس الجمهورية في ذلك الوقت الدكتور فازيل كوتشوك ، الى وسيط الأمم المتحدة السيد جالو بلازا ، وتظهر في تقريره بتاريخ ٢٦ آذار/مارس ١٩٦٥ الى السكرتير العام للأمم المتحدة . وهذه الخطة كما نرى من التقرير المشار اليه ، تغطي نفس المنطقة التي تقع الآن تحت وطأة احتلال قوات الغزو ، وهي المنطقة عينها التي كانت تشتهيها تركيا لعدة سنوات .

وفي جهد من أجل الاقلال من الأثر غير المواتي للرأى العام العالمي بسبب عدوانها وسلوكها في قبرص ، فان تركيا كانت تزعم أنه لأحد عشرة سنة منذ عام ١٩٦٣ ، فان القبارصة الأتراك كانوا يعانون من الحكومة التي زعموا أنها حرمتهم من حرية تحركهم واضطهدتهم وقمعتهم . والحقيقة انه اذا كان الأتراك القبارصة قد وجدوا نفسهم في وضع غير متميز في الماضي في أى ميدان ، فان هذا مرجعه الى سياسة التفرقة الذاتية التي فرضت عليهم من قادتهم بناء على أوامر من أنقره ، بغية وضع أسس تقسيم الجزيرة من جانب تركيا على حساب مصالح القبارصة الأتراك ، وكان ذلك سبب حرمان القبارصة الأتراك . وهذا الأمر تؤكده آراء السكرتير العام نفسه ، الواردة في تقاريره في كل السنوات، وبعضها قد اقتبس منه أمام هذه الجمعية في ٨ من تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٥ ( A/PV.2380 ).

وفي محاولة لتركيا لاخفاء حقيقة مخططاتها في قبرص ، كانت تتظاهر بأن تدخلها العسكرى في قبرص تهدف منه الى استعادة النظام الدستورى بعد انقلاب تموز/يوليه ١٩٧٤ ، زاعمة حقها في مثل هذا التدخل باعتبارها أحد الضامنين لاستقلال ووحدة أراضي قبرص . وبغض النظر عن عدم سلامة هذا الزعم ، فان استخدام القوة انتهاكا للمادة ٢ ٠ ١ من الميثاق — أود أن اؤكد في شانه — أن تركيا ليس لها الحق في أن تخرب بالقوة الهدف من كونها ضامنة .



Digitized by UNOG LIBRARY

وفي محاولتنا للحفاظ على الاستقلال ، واستعادة وحدة وسلامة أراضي تراب قبرص ، فقد لجأنا الى مجلس الأمن التابع لهيئة الأمم المتحدة ، والى الجمعية العامة ، ساعين الى الحصول على اجراء من المنظمة ، وفقا لاهدافها الأساسية الواردة في الميثاق ، الا وهي المحافظة على السلام والأمن الدوليين .

والجمعية العامة في العام الماضي ، استجابت الى ندائنا ، وعلى أساس مشروع القرار الذى قدمته مجموعة الدول غير المنحازة ، وافقت على القرار ٣٢١٢ ( د — ٢٩ ) . وهذا القرار، رغم انه نتيجة لحل وسط ، الا أنه تضمن جميع العناصر اللازمة لايجاد حل عادل لمشكلة قبرص .



Digitized by UNOG LIBRARY

وفي أحكامه الأساسية، فان القرار ٣٢١٢ (د - ٢٩) اعطى اولوية لاحترام سيادة واستقلال ووحدة وسلامة أراضي قبرص ، وعدم انحيازها ، وأعطى طابع الاهمية الى انسحاب جميع القوات الاجنبية بسرعة من الجمهورية ووقف جميع التدخلات الاجنبية في شؤونها ، وحث على اتخاذ اجراءات لعودة جميع اللاجئين الى ديارهم في أمن . كذلك اثنى على المفاوضات بين ممثلي الجاليتين ، بغية الوصول الى حل سياسي مقبول من الطرفين ، مبني على حقوقهما الاساسية والمشروعة.

ووافق مجلس الامن في قراره ٣٦٥ (١٩٧٤) بتاريخ ١٣ كانون الاول/ديسمبر والذى اتخذه بالاجماع على قرار الجمعية العامة وبذلك جعل تنفيذه ملزما . كذلك حث مجلس الامن ، الاطراف المعنية على أن تنفذ القرار ٣٢١٢ ( د - ٢٩ ) بأسرع وقت ممكن وطلب من الامين العام ان يقدم تقريرا الى مجلس الامن حول التقدم في تنفيذ ذلك القرار .

وعلى اساس القرار المشار اليه، وجه الامين العام في ٢٤ كانون الثاني/يناير سنة ١٩٧٥ مذكرة شفوية الى الطرفين يطلب فيها ايضاح الخطوات التي يفكران في اتخاذها ، او التي اتخذاها لتنفيذ القرار ٣٢١٢ (د - ٢٩) وقد تهربت تركيا من الاجابة ولم ترد اطلاقا متجاهلة المذكرة ، ومتجاهلة التزاماتها بموجب قرار مجلس الامن ٣٦٥ (١٩٧٤) .

وعلاوة على ذلك فانه في ١٣ شباط/فبراير ١٩٧٥ فان تركيا عن طريق القيادة القبرصية التركية ، شرعت في خطوة جديدة تعسفية ، وذلك بأن أعلنت من جانب واحد أن الجزء الذى غزته في قبرص ، باعتباره كيانا مستقلا ، يسمى الدولة الاتحادية لقبرص ، وسببت بذلك ارتباكا ومزيدا من التدهور في الموقف . ان مثل هذا الاجراء يعتبر تحديا للقرارات المشار اليها ، ويهدف الى تقسيم قبرص انتهاكا للاتفاقية التي انشئت بمقتضاها الجمهورية في عام ١٩٦٠ وكذلك انتهاكا لاتفاقية الضمان والهيكل الاساسي لدستور قبرص . وعلاوة على ذلك اثر بطريقة ضارة ، وخرب جوهر المفاوضات التي بدأت في كانون الثاني/يناير ١٩٧٥ والتي أصبحت بذلك عديمة المعنى .

لقد أسفر التجاؤنا الى مجلس الامن بعد ذلك عن القرار ٣٦٧ (١٩٧٥) وقد لاحظ فيه مجلس الامن عدم تحقيق تقدم نحو تنفيذ قراره السابق ٣٦٥ (١٩٧٤) ، والذى أيد به قرار الجمعية العامة ٣٢١٢ (د - ٢٩) وأعلن عدم موافقته على الاعلان من جانب واحد بتاريخ ١٣ شباط/فبراير ١٩٧٥ الذى اشرت اليه ، ودعا الى ضرورة التنفيذ الفعال العاجل للقرار ٣٢١٢ (د - ٢٩) وطالب الامين العام بأن يوفد بعثة تحت رعايته وارشاده وفقا لما يراه ملائما حتى تستأنف المفاوضات وتكثف .



Digitized by UNOG LIBRARY

واستؤنفت المحادثات في فيينا ، وأخيرا في نيويورك ، ولم تسفر عن اية نتائج اطلاقا . ناهيك عن الجهود التي لا تكل من جانب السيد فالدهايم . ان سلبية هذه المحادثات ترجع ، كما هو معلوم جيدا الى موقف تركيا ، التي حالت دون اجراء اية مفاوضات لها معناها . ونتيجة لذلك ، وحيث ان المفاوضات كانت خالية من اى مضمون ، فان الالتزام بتنفيذ قرار الجمعية العامة ، ثم تجاهله من جانب تركيا والقي جانبا . وبذلك بقيت مشكلة قبرص دون حل ، وبقيت قرارات الامم المتحدة دون تنفيذ من جانب تركيا .

وبعد الموافقة على القرار ٣٢١٢ (د - ٢٩) بالاجماع ، من هذه الجمعية ، باثنتي عشر شهرا لم تسحب القوات الاجنبية ، لا بسرعة ولا بغيرها ، من قبرص ، ولم يتوقف التدخل الاجنبي ، ولم تحترم سيادة واستقلال ووحدة وسلامة اراضي قبرص وعدم انحيازها ، ولم يعد اللاجئين الى ديارهم . كل ذلك حدث بالرغم من ان تركيا صوتت ايضا لصالح القرار ٣٢١٢ (د - ٢٩) . لذلك فمن البديهي ان تركيا ، عن طريق تصويتها الايجابي ، كانت تتظاهر بانها تتمشى مع اجماع الجمعية العامة . لقد اختارت تركيا سياسة ، لا تتجاهل بمقتضاها قرارات الامم المتحدة فقط ، ولكنها تتخذ اجراءات محددة تعسفية استمرارا في انتهاكها للقرارات ، ونتج عن ذلك تدهور خطير في الموقف .

وبعد اقتلاع غالبية السكان من المنطقة المحتلة ، شرعت تركيا في عملية استعمار منظم للمنطقة المشار اليها ، وذلك عن طريق استيراد الاتراك من تركيا بالجملة ، هادفة بذلك الى اقتلاع السكان الاصليين ، عن طريق سلب ممتلكاتهم وديارهم وأراضيهم ، وهذا انتهاك ايضا لاحكام الاتفاقية التي انشئت بمقتضاها قبرص . ناهيك عما ينطوى عليه ذلك من اللاانسانية التي لا تبارى . ان الهدف من هذا الاستعمار هو تغيير الطابع السكاني للجزيرة ، وتمهيد الطريق الى ضمها من جانب تركيا كجزء من الخطط التوسعية لها في قبرص . لقد استمرت هذه السياسة عبر السنين ، وكانت سببا في جميع المتاعب التي المت بشعب قبرص ككل .

وفي هذا المقام ، ومما له دلالة عظيمة ، ان مايسمى بدستور الدولة التركية في قبرص ، ينص على " ان المجتمع التركي القبرصي يشكل جزءا لا يتجزأ من الامة التركية العظيمة " . ومما له معناه ايضا ان القسم الذى يؤدى فيما يسمى بالجمعية التركية القبرصية ، هو قسم الولاء " لمبادئ



Digitized by UNOG LIBRARY

أتاتورك " وليس لجمهورية قبرص . ومن المهم ان نلاحظ انه في جميع الاحكام فان اعضاء الجالية القبرصية التركية ، يوصفون بانهم مواطنون اتراك . في حين ان السكان اليونانيين القبارصة الاصليين الذين طردوا يوصفون بانهم اجانب ، ويحرم اليونانيون القبارصة من جميع حقوقهم وممتلكاتهم .

على اساس هذه الخلفية ، تجرى المناقشة حول قضية قبرص ، ومع هذه الافكار التي تدعو الى الاستعاض نقف امام الجمعية العامة ، ولكننا ايضا ، امام هذه الجمعية ، يحدونا الامل ، مؤمنين ان الجمعية العامة ستؤيد التماسنا لتطبيق مبادئ الامم المتحدة ، والتنفيذ الفعال لقراراتها ، فليس لأى قرار للامم المتحدة معنى مالم يتم تنفيذه . وسيكون من سوء الطالع لمستقبل الامم المتحدة ، والمجتمع الدولي بصفة عامة ، اذا لم يعبر عن الاهتمام والقلق بالنسبة لعدم تنفيذ قرارات الجمعية العامة ومجلس الامن ، خاصة تلك التي تمت الموافقة عليها بالاجماع .



Digitized by UNOG LIBRARY

وعلى هذا الاساس ، ندعو الجمعية العامة الى أن تؤكد ايمانها بنفسها ، بأن تتخذ اجراء فعالا لعلاج الموقف ، والا فانها ستسمح لنفسها بأن تغرق في قرارات غير فعالة .

ومع هذه الافكار في اذهاننا ، يشرفني أن اقدم لهذه الجمعية مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/L.769 ، ساعيا وراء تأييد جميع الدول الاعضاء . ونحن نطلب من الجمعية العامة ، في قرارنا ، ان تؤكد من جديد ، قرارها رقم ٣٢١٢ (د-٢٩) الذى وافق عليه مجلس الامن في قراره رقم ٣٦٥ ( ١٩٧٤ ) . واني واثق من أن هذه الجمعية ، لن تجد صعوبة في اعادة تأكيد القرار الذى وافقت عليه بالاجماع منذ اثني عشر شهرا مضت .

ونحن نطالب الجمعية العامة أيضا ، بأن تطالب بالتنفيذ الفورى والفعال للقرار رقم ٣٢١٢ ( د-٢٩ ) بطريقة واضحة لا لبس فيها ، وذلك في ضوء التجارب غير المشجعة للعام الماضي . ان التشابه بين المشكلات التي تواجه بلدى ، والمشكلات الخاصة بفلسطين والشرق الاوسط ، يجعلنا نتوقع ان الجمعية العامة سوف تتخذ موقفها على أساس المبادىء ، والاعلان الصادر عن مؤتمر وزراء خارجية البلاد غير المنحازة في ليما ، الامر الذى يشجعنا على الاعتقاد بأن الجمعية سوف تقبل طلبنا ونداءنا ، تمشيا مع موقفها في مشكلة الشرق الاوسط ، وهو الانسحاب الفورى غير المشروط لجميع القوات الأجنبية من قبرص ، والعودة الفورية لجميع اللاجئين الى ديارهم في أمن ، واستعادة حقوقهم الثابتة التي لا يمكن التصرف فيها . ان قبرص واثقة من أنه في هذا المجال ، فان اصدقاءها ، وبصفة خاصة البلاد غير المنحازة ، سوف يتخذون مواقف قوية الى جانب العدل ، كما فعلت قبرص في الماضي في ظروف مشابهة تتعلق بنفس القضايا .

وفي الفقرة التنفيذية الثالثة من مشروع قرارنا ، نطلب من الجمعية العامة ان تدعو تركيا الى وقف سياسة الاستعمار ، التي تحاول بمقتضاها ، تغيير الطابع السكاني لقبرص . ان صياغة هذه الفقرة تتمشى مع القرار ٣٣٣١ (د-٢٩) فيما يتعلق بفلسطين ، والذى تمت الموافقة عليه من جانب الجمعية العامة في دورتها التاسعة والعشرين .

وفي تقديم هذا الجزء من القرار ، أود ان اوضح للجمعية العامة ان وقف عطية الاستعمار التي بدأتها تركيا ذات طابع ملح للغاية ، لأنه كلما ازداد زرع الاتراك من تركيا في قبرص ، كلما كان من الصعب امكان تنفيذ القرار ٣٢١٢ (د-٢٩) ، والذى يدعو - بين ما يدعو اليه - الى اعادة اللاجئين الى ديارهم ، وكلما ازدادت الصعوبات امام ايجاد حل لمشكلة قبرص .


Digitized by UNOG LIBRARY

ان انتهاج مثل هذه السياسة في السبعينات من القرن العشرين ، انما هو اهانة لجميع البلاد التي حاربت من اجل تحرير انفسها من الحكم الاستعمارى ، وفي الوقت نفسه يعتبر تشجيعا لنظم الحكم العنصرية في جنوب افريقيا ، لكي تستمر في سياستها القائمة على " البانتوستانات" .

وفي الفقرة التنفيذية الرابعة من القرار ٢ نطلب من الجمعية العامة ، ان تعلن بطلان أى اجراءات من جانب واحد ، تكون متعارضة مع قرارات الامم المتحدة بشأن قبرص . وانني لعلى ثقة من أن الموافقة على مثل هذه الصياغة لن تثير أية صعوبات ، لأن ما نطالب به ، في الواقع ، هو اعلان تذكر به البلاد الاعضاء بالتزاماتها لاظهار الاحترام للميثاق .

ان الفقرات التنفيذية ٥ ، ٦ ، ٧ ليست في حاجة الى توضيح ، واعتقد انني لست في حاجة الى الاسهاب في شرحها .

ان العدوان والاحتلال المستمرين لجزء كبير من بلدى ، بواسطة تركيا ، وخلق مواقف الامر الواقع ، وعدم احترام تركيا لقرارات الامم المتحدة وازدرائها للقرارات حول قبرص . ان هذا كله في رأينا ، سوف يبرر تقديم قرار يعبر بطريقة قوية عن ادانة تركيا ، ويطالب بتنفيذ الاجراءات ضدها لاستمرار تحديها لقرارات الامم المتحدة حول قبرص . ولقد تجنبنا هذا الطريق ، مدفوعين بروح الاعتدال وبهدف عدم اتاحة الفرصة لتبرير مزاعم تركيا لعدم تنفيذ احكام مثل هذا القرار .

وبنفس الروح ، فان مشروع القرار الذى قدمناه ، يطالب باجراء مفاوضات بين ممثلي الجاليتين ، كما هو منصوص عليه في قرار مجلس الامن ٣٦٧ ( ١٩٧٥ ) ، في ظروف تضمن أن تجرى هذه المفاوضات بحرية ، وبطريقة مجدية حتى تؤدى الى تسوية عادلة دائمة ، مقبولة من الطرفين ، وتكون متمشية مع قرارات الامم المتحدة ومع مبادىء العدالة والمساواة المقبولة عالميا .

ان جوهر مشكلة قبرص ، كما هى اليوم ، انما هو عدوان من تركيا ، واستمرار الاحتلال العسكرى لجزء كبير من أراضي قبرص ، وليس نزاعا بين القبارصة اليونانيين والاتراك .

ان شعب قبرص ، من القبارصة اليونانيين والاتراك ، قد عاشوا في سلام وانسجام لعدة اجيال ، ويمكنهما الاستمرار في ذلك ، بالرغم من المآسي التي ألمت بهما من الخارج . واذا تركا وشأنهما فانهما سيتمكنا من تسوية خلافاتهما ، فان لهما مصالح وحاجات مشتركة باعتبارهما سكانا في جزيرة واحدة . ان المنظمات العالمية التي زارت قبرص مؤخرا قد لاحظت شعورا حقيقيا بين



Digitized by UNOG LIBRARY

الشعب من أجل المصالحة والتعاون لفائدتهما المشتركة . وقد شعرت بذلك بقوة ، وظهر في مناسبات عديدة بطرق مختلفة .

ان ايماننا الراسخ ، ان مشكلة قبرص ، لا يمكن ان تحل اطلاقا باجراءات التقسيم الجغرافي المكثف ، وسياسات التمييز العنصري ، وهذا يتضمن ، بطبيعة الحال ، سيكولوجية المعسكرات المتعارضة مع ما ينطوي عليه ذلك كله من عداوات . وعن طريق تناول جديد لهذه المشكلة ، وبروح من التفاهم والمصالحة والتعاون ، في ظل الاحترام المتبادل الحقيقي لحقوق الجانبين يمكن للمفاوضات وللمحادثات ان تكون بناءة ومثمرة .

ان الموقف المأساوي في قبرص ، يتضمن ترك بلد صغير اعزل غير منحاز ، بطريقة تظهر أن القوة لابد أن تكون لها نتائج ضارة على المجتمع الدولي بأسره في وقتنا الذي يسوده التكافل بين امم العالم .

ان مشكلة قبرص تتجاوز قبرص نفسها ، وتتخذ ابعادا عالمية ، فهي تتضمن الانهيار الكامل للأمن العالمي بموجب الميثاق ، وعن طريق الامم المتحدة ، وهو موضوع تشعر جميع الدول غير المنحازة بالقلق العميق بسببه .

ان قبرص ، وشعبها قد مرّا بويلات وآلام عظيمة ، وهما يتطلعان الى السلام والهدوء ، بما يمكنهما من اعادة بناء حياتهما ، وأن يزدهرا سويا .



Digitized by UNOG LIBRARY

وكما قلت من قبل فان مشكلة قبرص ليست نزاعا بين القبارصة اليونانيين والأتراك . ان النداء الذى نوجهه الى هذه الهيئة الموقرة ، هو انها يجب الا تتخلى عن مسؤوليتها ، كمحافظة على ضمير العالم . ويجب ان تتخذ خطوات تضمن احترام مبادئ الميثاق ، والتنفيذ العاجل لقراراتها .

ونحن نطالب ايضا بأنه يجب ان تتم الخطوط التوجيهية الأساسية وفقا للقرارات حتى تسير المفاوضات الحرة بطريقة مجدية ، بما يؤدى الى ايجاد تسوية عادلة ودائمة لمشكلة قبرص ، لصالح شعبها ككل ، ولصالح السلم والأمن في المنطقة . بهذه الطريقة فقط تكون هذه المنظمة قد لعبت دورا بناء في حل قضية قبرص . لقد وضع الشعب القبرصى ثقته في الأمم المتحدة يحدوه الأمل في بروز بصيص ضوء في وسط ويلاته .

الرئيس ( الكلمة بالفرنسية ) : أود أن استكمل البيان الذى أدليت به بخصوص الاجراءات الخاصة بمناقشة قضية قبرص .

وأود أن استرعي اهتمام الجمعية العامة الى انه في الجلسة ٢٢٧٠ من الدورة التاسعة والعشرين ، فان الجمعية العامة قررت اعمالا لحكم المادة ٥٨ من لائحة الاجراءات بأن يتم استخراج محضر حرفي كامل لجلستي اللجنة الخاصة المخصصين لقضية قبرص . واعتقد أنه ينبغي علينا في هذا العام ايضا أن نتبع نفس الاجراء الذى اتبع في العام الماضي . وعليه فانني اعتقد ان الجمعية العامة ترغب في اتباع نفس الاجراء بحيث تكون هناك محاضر حرفية لجلسات اللجنة السياسية الخاصة التي ستعقد غدا ١٢ تشرين الثاني /نوفمبر لبحث قضية قبرص . لا أسمع أية اعتراضات .

اذن تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أود أن اقول انه بعد ظهر اليوم ليس هناك متحدثون ، وهذا يبدو أمرا طبيعيا ، ذلك لأن اغلب الوفود تنتظر سير المناقشة في اللجنة السياسية الخاصة قبل أن تطلب الحديث في الجلسة العامة .

والآن سوف أغلق جلسة الصباح ، وأود أن أذكر السادة الأعضاء الى أننا سوف نستأنف هذه الجلسة عند الساعة الثانية عشرة تماما لكي نستمع الى السيد أولف بالم رئيس وزراء السويد .



Digitized by UNOG LIBRARY

رفعت الجلسة عند الساعة ١١/٢٥ ثم اعيدت عند الساعة ١٢/٠٥ .

خطاب سعادة السيد أولوف بالم ، رئيس وزراء السويد .

اصطحب صاحب السعادة السيد أولوف بالم ، رئيس وزراء السويد الى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : ياصاحب السعادة ، يسرني عظيم السرور أن أستقبلكم في الأمم المتحدة وأن أدعوكم للتحدث الى الجمعية العامة

السيد بالم (السويد) (الكلمة بالانجليزية) : ان العالم المعاصر مختلف تماما عما كان عليه عند انشاء الامم المتحدة منذ ثلاثين عاما مضت . وان مرور الوقت قد شهد تغيرا في عقول الرجال ورؤيتهم للعالم . وان النزاع بين الشرق والغرب ، الذى كان في وقت غير بعيد يهدد بحرب عالمية ثالثة ، قد خفت حدته . وان السباق الايديولوجي لم يعد يسبب المخاوف التي كانت سائدة أيام الحرب الباردة . وان اجتماع القمة في هلسنكي الخاص بمؤتمر الامن والتعاون الاوروبي يعتبر مساهمة هامة على طريق الانفراج والتعاون المتزايد بين شعوب أوروبا .



Digitized by UNOG LIBRARY

ان الفقر ، والعنف ، والاضطهاد ، ماتزال باقية ، مع ذلك في أغلب مناطق العالم . وان الاقوياء مايزالون يفرضون آراءهم على الضعفاء ، والقلّة على الكثرة . وان عدم الاستقرار السياسي ، والهبّات الاجتماعية ، والفاقة الاقتصادية ، ماتزال تتسم بها حياتنا الدولية . ولكن هناك بعض التغييرات الأساسية قد طرأت خلال الثلاثين عاما الأخيرة . وان هذه التغييرات توضح ان الشعوب تناهض الاضطهاد ، وان السيطرة الاجنبية لم تعد مقبولة ، وان امتيازات القليل من الدول سوف تؤدى الى المساواة بين الجميع . وقد تدعم هذا الاتجاه بروح من التضامن بين الشعوب ، وبين قوى الاستقلال الوطني والتغيير الاجتماعي .

ان الثلاثين عاما الأخيرة قد شهدت تفكك الامبراطوريات القديمة ، وتفكك القوى الاستعمارية . وان شعوب العالم أجمع قد طالبت ، وحاربت من أجل حقها في تقرير المصير والاستقلال . هي تقف الآن جنبا الى جنب في تحمل مسؤولياتها في الشؤون الدولية .

وبفضل الدول الجديدة فاننا ننظر بنظرة شاملة الى مشاكل العالم . ولقد ساهمت بفكرة جديدة عن الاستقلال ، بين كل البلاد ، المبني على احترام حق تقرير المصير والمساواة . ومن الواضح ان هذا الاحترام مكفول للدول الصغيرة بفضل تضامنها المتبادل وتماسكها . وان منظمة الأمم المتحدة بفضل نفوذها أصبحت رمزا لمستقبل أفضل ، ومحفلا للمشاركة التامة في اصدار القرارات الدولية من جانب الأصغر والأضعف والأقل ثروة من البلاد .

ان نظرتنا للعالم مدينة لشعوب فيتنام . وانها قد حققت حلمها في الاستقلال ، بعد حرب من أطول الحروب وأبشعها في التاريخ . وان نضالها الباسل هو رمز بأن ارادة الشعوب هي التي تحدد مسيرة التاريخ ، وان التحرر وتقرير المصير ، سوف يتحققان في نهاية المطاف . وان نهاية الحرب كانت بمثابة بداية عصر جديد ينبئ بالتعاون بين الدول ، وانني على يقين ، بأن ذلك سوف يقضي على الكثير من الآلام . ومع ذلك فانه مع معارضة المجتمع الدولي تمنع دولتا فيتنام من أن تأخذا مكانهما المشروع في الأمم المتحدة .

اننا في نهاية حل الامبراطورية البرتغالية . وان حركات التحرير في غينيابيساو ، وموزامبيق قد حاربت من أجل استقلال بلادها وحققت هدفها . وانها قد ساهمت أيضا بكفاحها من أجل اسقاط النظام الرجعي في أوروبا . وفي نفس الوقت ، فان القوى التي تناضل ضد النظام الفاشستي في البرتغال قد أيدت الكفاح من أجل التحرير في افريقيا وبجهودها أمكن احباط النظام الاستعماري .



Digitized by UNOG LIBRARY

اننا نرحب اليوم بأنغولا كدولة جديدة في افريقيا . وان النزاع في هذا البلد ، مع ذلك ، يهدد وحدتها وسلامتها الاقليمية . واننا نأمل أنه سوف يكون من الممكن اقامة قاعدة للسلم والتعاون بين شعب أنغولا . واننا يجب أن نرفض كل تدخل للحد من حق الشعب الأنغولي في تقرير مستقبله .

في افريقيا الجنوبية ، فان امبراطورية استعمارية قد تفككت ولكن الاقلية البيضاء ماتزال في السلطة ، وهي اقلية فاسدة ولاسيما انها تتبع سياسة التفرقة العنصرية . وان شعوب جنوب افريقيا ، وناميبيا ، وروديسيا الجنوبية قد أنكرت عليها حريتها وحقها في تقرير المصير . وان علينا أن نسأل أنفسنا عما اذا كان من الممكن أن تحدث التغييرات عن طريق العنف فقط ، والثروة ، أم أن هناك طريقة سلمية من أجل الدفاع عن كرامة الانسان وتحرر الانسانية من الاستعمار والعنصرية . والتفرقة العنصرية . واننا لاينبغي أن ندعو الى القوة ، أو الكفاح المسلح ، أو تؤيد مثل هذه الوسائل في هذه المنظمة التي تدعو الى الحل السلمي لكافة النزاعات . ولكننا لابد أن نقول ، ان الرجال الذين يبحثون عن السلم والتقدم ثم يصطدمون بالعنف وبالقوة ، فانهم في النهاية يتحولون الى العنف والقوة . وان هؤلاء الذين يحرصون على امتيازاتهم غير العادلة ، انما يهددون أنفسهم عندما يرفضون المساواة بين الأجناس ، واحترام حقوق جميع السكان . وان الامم المتحدة عليها أن تتخذ خطوات فعالة لمساعدة السكان في جنوب افريقيا ، وناميبيا وروديسيا الجنوبية لكي يحققوا الحرية والمساواة .

انني أضيف أن الكفاح ضد التمييز العنصرى ، والتفرقة العنصرية ، من الأهمية بمكان ، بحيث أنه يتطلب تضافر جهود المجتمع الدولي . ومن ثم ، فانه من المؤسف جدا أن تكون هناك مواقف متفرقة في هذا المجال . وان السويد لايمكن أن توافق على أن الصهيونية تعادل العنصرية . ولهذا السبب فقد صوتنا ضد قرارات الأمس . ولم يكن أمامنا اختيار آخر .

في رأيي أن هذا الموقف قد نشأ نتيجة للنزاع الحاد في الشرق الأوسط . وفي الشرق الأوسط يوجد شعبان ينظران الى نفس الأرض كجزء من وطنهما القومي . وكانت النتيجة هي نزاع مأساوى ، وآلام عميقة ، في كل الاقليم . ان شعب اسرائيل يعيش لثلاثين سنة في دولة اعترف بها وهي ماتزال وليدة من جانب بلاد كثيرة بما فيها القوى العظمى . وان لها الحق مثل كل



Digitized by UNOG LIBRARY

الدول الاخرى في المنطقة في أن تعيش داخل حدود آمنة ومعترف بها . وفي الوقت ذاته يجب استعادة كل الأراضي المحتلة تطبيقا لقرارات الأمم المتحدة . وان شعب فلسطين له كيان سياسي وله مطلب عادل في تقرير مصيره الوطني . وسوف يستمر النزاع دون حل طالما أنكر هذا الحق .

ان الاستقلال السياسي يصبح فارغا من أى مضمون ، بالنسبة لأية دولة جديدة اذا لم يقترن بالحق في تقرير وتوجيه تنميتها الاقتصادية والاجتماعية . . وان حل النظام الاستعمارى ، على أية حال ، لا يتضمن أى تغيير تلقائي في نمط السيطرة على التجارة الدولية ، والصناعة والشؤون المالية . وان بقاء العلاقات الاقتصادية غير المتساوية ، سوف يؤدى الى توزيع غير عادل لثروات العالم . لذلك فان البلاد النامية لها كل الحق في المطالبة باحداث تغييرات في الاقتصاد العالمي ، وبمساعدة مادية متزايدة من العالم الغني .

في الامم المتحدة ، نحن جميعا مشغولون في بذل جهود لتحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد العالمي . ان الأغنياء لا يمكنهم أن يظلوا كجزر من الوفرة في بحر من الفقر . وان أولئك الذين يتحدثون عن " الاخلاقيات العالمية " يعتبرون أحيانا سذجا أو عاطفيين أو غير واقعيين . ولكن من هو غير الواقعي ؟ من يقول ان ٢٠ في المائة من سكان العالم ويتحكمون في ٩٠ في المائة من مصادره ، يجب عليهم أن يقتسموها مع الآخرين جميعا ، الذين يملكون ١٠ في المائة فقط ؛ أو ذلك الذى يقول ان الاقلية الغنية يجب أن تتمسك بثرواتها مهما كان الثمن ؟ هناك قضية تتفق فيها الاعتبارات الاخلاقية مع المصالح الواقعية للأسرة الانسانية .

انني مقتنع بأن مهمة التنمية في الشعوب الفقيرة انما هي مسؤوليتها بالكامل . ويمكن أن يقال الكثير فيما يتعلق بسياسة الاعتماد على الذات بالنسبة لبلدان العالم الثالث . وانها يجب أن تقوم باصلاحات داخلية ضرورية لتحقيق هذا الهدف . وانه ليس هناك مبرر في النظام الدولي لعدم وجود تقدم في الجبهات الداخلية . وفي الواقع ، فان اصلاحات النظام الدولي سوف تكون عديمة الجدوى ، ومن المستحيل تحقيقها ، دون ان تتواكب مع اصلاحات في النظم القومية .



Digitized by UNOG LIBRARY

مع ذلك ، في نفس الوقت فان الامم الغنية يجب ان تقبل اصلاح النظام الاقتصادى الذى لم يكن في صالح البلاد الفقيرة . وقد تعهدت السويد بتقديم تأييدها لنظام عالمي اقتصادى جديد ، وانني اكرر هذا التعهد ، فليس هناك مصلحة لاى شخص في ان يساعد على انهيار النظام النقدى والاقتصادى العالمي . وانني واثق من انه لا توجد حكومة ترغب في ذلك . ولكن جميع البلاد سوف تكسب على المدى الطويل من مثل هذه التغييرات .

ان الالتزام السياسي من جانب الدول الغنية لاحداث هذه التغييرات الحقيقية ، قد تم الاعراب عنه من على هذا المنبر خلال الدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة . ونحن في حاجة الى دليل محدد على استعدادهم لتحويل الوعود الى حقائق واقعة . ان الدورة الاستثنائية جمعت نتائج بعض المؤتمرات العالمية الهامة في سلسلة من الاجراءات سوف تكون مادة لمفاوضات مقبلة ، وانني استطيع ان أعلن :

اننا سوف نواصل مساعدة التنمية الرسمية ونجعلها في حدود ٧ر في المائة وهو ما توصلنا اليه وسوف نعمل من اجل المفاوضات العالمية للتخفيف من عبء الديون على البلاد الفقيرة النامية والتي تتأثر منها بدرجة خطيرة .

اننا سوف نتعاون في المفاوضات حول السلع الفردية للتجارة العالمية وسوف نعمل على وضع برنامج متكامل بغية تثبيت اسواق المواد الخام وتحسين موارد صادرات البلاد النامية .

وسوف نقترح ايضا ترتيبات لتعويض التقلبات في الدخول الناتجة عن صادرات المواد الخام .

وسوف ندعو الى الأخذ باعتبارات خاصة لاحتياجات البلاد النامية في اصلاح النظام النقدى العالمي .

وسوف نواصل الدعوة الى دور متعاظم للبلاد النامية ، وبصفة خاصة في المؤسسات العالمية المالية .

نحن ندرك جميعا ان موارد العالم يمكن ان تنفد . ولهذا ، انتقلنا الى موضوع أكثر اهمية وهو اسلوب الحياة الذى يؤيد تجميع المادة الى حد الطمع والشره والتبديد . وان هناك حاجة واضحة لاعادة تنظيم الاولويات في توزيع الموارد المشتركة . لذلك ، يجب ان نوجه جزء



Digitized by UNOG LIBRARY

كبيرا من الطاقات والمهارات المتاحة في البلاد الصناعية لتحسين المستوى المادى للحياة لاغلبية البلاد الفقيرة .

ان الرغبة في ان نرى توزيعا عادلا لثروات العالم تعتبر بالنسبة لي ايضا مجالا لبذل الجهود للقضاء على المظالم في بلدى . وانني اعتقد ان المساواة داخل الامم بين الغني والفقير هي أمر لازم للمساواة بينهم . اننا نريد ان نشكل مجتمعنا بطريقة يقرر فيها الناس الانتاج وتوزيعه ، ويكون المواطنون فيه احرارا لا يعتمدون على اى سلطة خارج بلدهم ، وفي نظام مبني على مجتمع من الناس يعملون سويا على أسس من الحرية والمساواة . وانني اعتقد اننا اذا نجحنا في خلق هذا المجتمع ، فسوف يكون هناك تضامن طبيعي . وان هذا التضامن هو مطلب اساسي للمجتمع الدولي وهو لازم لبقائه .

ان الامم المتحدة لعبت دورا تاريخيا في البحث عن الاستقلال الوطني . وانها محفل مركزى من اجل الكفاح لتحقيق تقرير المصير الاقتصادى والسياسي . وان هناك عملية باقية يجب ان تبدأ . وان القدرات التكنولوجية العظيمة المتزايدة يجب أن يعاد توجيهها حتى تحقق الاحتياجات الانسانية الاساسية . وان الموارد الاقتصادية والتكنولوجية ، والبشرية التي تنفق على التسليح هي امثلة على سوء الاستخدام . وان الانفاق السنوى على التسلح يقترب الآن من ٣٠٠ بليون دولار . وان هذا يساوى اجمالي الدخل لبلاد تشكل النصف الافقر من الجنس البشرى تقريبا . وان نصف القدرات التكنولوجية والعلمية والبشرية في العالم يستخدم الآن في تحسين الاسلحة الموجودة وتطوير اسلحة جديدة . من يستطيع ان يدافع عن نظام عالمي مبني على هذه الاولويات الشاذة ؟

لم يحدث في التاريخ ان استخدم الانسان قدرته في تحطيم نفسه ، ومدنيته وبيئته الطبيعية اعظم من اليوم . وان هذه العملية تزداد نموا . وحتى الآن ، فان حلا لم يتم العثور عليه لكسر هذه العملية الخبيثة . وان سجل الجهود الماضية يدعو الى القنوط . وقبل الحرب العالمية الاولى بذلت محاولات من اجل عقد اتفاق لخفض التسلح . وان عصبة الامم قد كرست سنوات عديدة للعمل الشاق من اجل نزع السلاح دون جدوى . واننا كاعضاء في الامم المتحدة التزمنا بالعمل من اجل نزع السلاح . وان تاريخ منظمتنا ملئ بسجلات فشلنا .



Digitized by UNOG LIBRARY

اذن أين كان الخطأ ونحن نحاول اثبات منطقية هذه او تلك من اجراءات نزع السلاح ؟ في رأيي ان الاجابة يمكن ان نجدها في عدم كفاية وسائل المفاوضات او الحلول التكنولوجية التي تقدم لمشكلات نزع السلاح المعقدة . وان اسباب الفشل في كسر هذا الجمود هي اسباب سياسية اساسا وترتبط بما وصفه السكرتير العام " ازمة ثقة " بين الدول . وان مناخ عدم الثقة بين الامم قد ازكى دائما السلوك غير العقلاني حول الامور المتعلقة بالامن . وحينما يسود عدم الثقة ، تميل الحكومات الى اعتبار اية تغييرات في الموقف الخارجي على انه تهديد محتمل لامنها القومي . وان قليلا من الساسة يريدون ان يبرروا النقد بأنه اهمال او نقص في البصيرة . وحتى في حالات يتفق فيها الخبراء على ان خفض الاسلحة ممكن وضروري ـ فلنقل لاسباب اقتصادية ـ هناك عزوف من جانب من يتخذون القرارات السياسية لربط المستوى الجديد الى التزامات دولية . ومما يقال أن الوقت قد يتغير وان الحرية القومية للحركة يجب ان تحدد .

ان العقبات التي تقف في سبيل اتفاق نزع السلاح يبدو انها مبنية في هيكل مجتمعاتنا . وان هذا يوضح ، أنه في مناخ من عدم الثقة ، يواصل العالم طريقه الثقيل نحو التسلح الجنوني .

اذا رجعنا الى الثلاثين سنة الماضية ، فاننا نجد ان بعض مراحل تاريخ نزع السلاح يمكن ان توصف بانها لحظات فرص فاتت . ولكن بصيص الامل كان يتلوه دائما الفشل والوهم . وفي رأيي ، اننا نواجه اليوم لحظة اخرى لها اهمية بالغة . وفي هذه المرة فقط فان ثمن الفشل يبدو أعلى مما كان . وان الوفاق وانتشار الصفة الديمقراطية للمجتمعات الدولية يثير التوقعات في انها سوف تستطيع ان تحد من سباق التسلح النووي . وفي نفس الوقت ، فان خطر انتشار الاسلحة النووية الذي ينبع من انتشار التكنولوجيا في الاستخدامات السلمية ، ماثل في الاذهان .

وفي هذا الوقت ، لا يمكن ان نسمح للاحداث لكي تفلت من ايدينا . وان الانسانية يجب ان تكون سيد التكنولوجيا ، لا ضحيتها . وان الارادة التي ظهرت اخيرا للثقة المتبادلة من اجل اقامة نظام عالمي عادل يجب ان تدعم . وان مزاعم السيطرة المبنية على امتلاك الاسلحة النووية في المدى الطويل لا تتمشى مع عالم يبحث عن الاستقلال والمساواة . يجب ان نصبي دفعة سياسية جديدة من اجل احراز تقدم في نزع السلاح . وان كل بلد يجب ان ينظر الى مشكلة امنه في اطار اوسع بدلا من دفاع عسكري ضد هجوم عسكري . وان الاستثمارات في الثقة السياسية هامة للامن القومي أهمية الاستثمارات للاسلحة .



Digitized by UNOG LIBRARY

وصحيح ، بطبيعة الحال ، أن معظم البلدان التي تعيش في سلام مع جيرانها ، تقوم مع ذلك ببناء مؤسسات دفاعية باهظة التكلفة . ان هذا يرجع ، كما هو في حالة بلادى الى الخوف من أن النزاع بين القوى العظمى يمكن أن يمتد الى أراضي بلاد غير معنية مباشرة ، ان الوفاق بين هذه القوى ، والمصحوب باجراء حقيقي لنزع السلاح ، سيزيل تبعا لذلك بعض الدوافع الاساسية للانفاق العسكرى في مختلف اجزاء العالم .

وهناك مشكلة أخرى ، هي السرية المبالغ فيها ، التي تحيط بحجم انفاق الحكومات في الأغراض العسكرية . وأدرك أن بعض التفصيلات عن الاستعدادات العسكرية لأى بلد لا يمكن أن تصبح علنية . ولكنني مقتنع بأن المعلومات الخاصة بالفصول الرئيسية في الميزانية العسكرية يجب ألا تبقى سرا . وقد ترجع سريتها أساسا الى عدم الثقة ، ولكن قد يرجع ذلك أيضا الى التقاليد أو البيروقراطية ، وبالوسائل العملية للمقارنة الدولية قد نجد مخرجا من ذلك .

ان العناية يجب أن تركز أيضا على الاتجاهات البغيضة للتكنولوجيا العسكرية ، كما هو الحال بالنسبة للاسلحة النووية ، فالموارد الانسانية والتكنولوجية العظيمة تستخدم في تحسين الأسلحة التقليدية الموجودة ، وفي تطوير أسلحة جديدة وفي هذه العملية ، نعلم أن هناك خطرا من انتاج أسلحة ليست فعالة فقط بل مسرفة في قسوتها ، وان جهودا لابد منها لفرض قيود أو حظر على استعمال مثل هذه الأسلحة ، ويمكن الوصول الى اتفاق للقضاء عليها .

ان توسعا كبيرا في استخدام الطاقة النووية للاغراض السلمية ينتشر الآن في أنحاء العالم . وهذا يتيح لنا موارد كبيرة للطاقة الرخيصة والأقل ضررا للبيئة اذا قورنت بموارد الطاقة الحالية . وفي نفس الوقت فان استخدام الطاقة النووية ينطوى على مشكلات ضخمة . وقد دخلت بعض العوامل الجديدة في الميدان . وهذا يعني أن نأخذ جانب الحذر ، عند التوسع في استخدام الطاقة النووية ، وأن تبذل الجهود المكثفة لحل المشكلة المتعددة الجوانب للأمن . ولا يعني هذا الامتناع عن تطوير مصادر الطاقة .

وهناك مشكلة يجب أن يركز عليها الاهتمام العالمي ، هي ان تجميع البلوتونيوم يمكن أن يسهل انتاج الاسلحة النووية . وهذه أيضا من أهم مشاكل نزع السلاح الملحة التي تواجهنا في الوقت الحاضر .



Digitized by UNOG LIBRARY

وعلى كل منا أن يتحمل مسؤوليته الخاصة في هذا الصدد — الدول التي تمتلك الأسلحة النووية ، والدول التي لا تمتلك الأسلحة النووية ، سواء أكانت أطرافا أم لم تكن في معاهدة منع انتشار التجارب النووية ، مصدرة أم مستوردة للمهمات النووية ، بلادا صغيرة أم كبيرة — كل منا عليه قدر من المسؤولية بالنسبة لمجرى الأحداث . ويجب أن نعمل معا في هذا الشأن لأن مستقبلنا جميعا في خطر .

كيف يمكن تجنب خطر المزيد من انتشار الاسلحة النووية ؟ ان المتطلب البديهي ، هو بطبيعة الحال ، ان القوتين اللتين بدأتا السباق النووى تتحملان مسؤولياتهما . عليهما احترام الالتزامات الواردة في المعاهدة وتعهداتهما للمجتمع الدولي بالتوصل الى نتائج حقيقية في محادثاتهما حول نزع السلاح النووى . ان الدول التي لا تمتلك الاسلحة النووية من حقها أن تطالب بمثل هذا الاحترام .

ان القوى العظمى قد حصلت على القدرة على تحطيم بعضها البعض بالكامل ، وأكثر من ذلك عدة مرات ، بل وتحطيم العالم كذلك . ومع ذلك فانهما يواصلان سباقهما في التسلح النووى كما لو كانتا ستكسبان مزيدا من الامن أو القدرة على الضغط . وكل هذه الاستثمارات تنفق على أسلحة ، يجب طبقا لما يقوله ممتلكوها ، تجنب استخدامها بأى ثمن . ان الوفاق يجب أن يتيح الفرصة للمعلقين النوويين لانهاء هذا التصاعد المميت ، ويجب على الدول الاخرى التي تمتلك أسلحة نووية ان تقتفي هذا الأثر .

ان الدول التي تفكر في الحصول على أسلحة نووية عليها أن تواجه المسؤوليات التي تقع عليها . انها اذا اختارت ان تطرق هذا السبيل فانها ستحطم الجهود التي تبذل لدعم نظام عدم الانتشار والذى يلتزم به غالبية أعضاء المجتمع الدولي . وسوف يزيدون من احتمال اندلاع حرب نووية لا يمكن أن تسبب الا كارثة لنا جميعا .

ان مصدرى المواد النووية عليهم مسؤوليتهم الخاصة كذلك . ومن اللازم ان يسيروا على توصية مؤتمر مراجعة اتفاقية عدم الانتشار وان يتفقوا على ترتيبات تقضي بأن صادرات المواد النووية ستتم فقط اذا كانت الانشطة السلمية للدول المستوردة والتي ليست طرفا في معاهدة منع الانتشار ، موضوعة تحت ضمانات كافية .



Digitized by UNOG LIBRARY

ان مستوردى المواد النووية والمعدات يجب أن يقبلوا هذا الالتزام لصالحنا جميعا . ان هذه مسألة تسوية في المعاملة . ان غالبية المجتمع الدولي قد قبلت الالتزام الذى تفرضه اتفاقية عدم الانتشار عليها ويجب أن يحذو الجميع حذوهم .

يجب أن نعمل جميعا نحو مزيد من التحسينات للضمانات القائمة ضد انتشار الاسلحة النووية وعلى المدى الطويل ، فان نظاما عالميا من أجل السيطرة على دورة الطاقة النووية من مناجم اليورانيوم الى التخزين النهائي للبقايا العالية الاشعاع يجب ان نستهدف اقامته . ان الحلول الوطنية ليست كافية .

هناك صلة واضحة بين نظام نزع السلاح وبين البحث عن نظام اقتصادى عالمي جديد . ان الموارد البشرية والمادية والتكنولوجية ، التي تنفق على التسلح تمثل مصدرا ضخما للتنمية ، فاذا نجحنا في وقف سباق التسلح ، وبدأنا في عملية نزع السلاح ، فان هذا المورد يمكن أن يستخدم من اجل احراز تقدم على الطريق نحو مزيد من العدالة الاجتماعية والاقتصادية ، وهذا بدوره سيدعم امكانياتنا من أن نعالج بطريقة أكثر فعالية الاسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تسبب المظالم ، وهي في النهاية سبب الحرب .

ان مانحتاجه الآن هو اعتراف عالمي بهذا الترابط . وانني أشعر بتفاؤل كاف للاعتقاد بأنه اذا وضع الموضوع في اطار موضوعي ، فان الناس في كل مكان سوف يتطلعون الى السباق المجنون للتسلح بمشاعر من اليأس ، وسيطالبون بوقف هذا السباق ، وهذا من حقهم . وهذا موقف جديد ، يجب على رجل الدولة في كل مكان ، أن يأخذه في الاعتبار .

أخيرا ، أقول ان الأمم المتحدة ، هي محفلنا السياسي الأساسي ، وهنا يجب أن نعبئ الاصرار السياسي الضرورى لتحطيم الجمود الحالي في نزع السلاح . لذلك فان السويد تقف بالكامل خلف الأمين العام حينما يؤكد على الحاجة الى دعم قدرة الأمم المتحدة لمواجهة هذه المهمة الضخمة .

وانني ممن يؤمنون بقوة في الأمم المتحدة ، وان كان بعض الناس يميلون الى تركيز على الافتقار الى نجاح حقيقي في الأمم المتحدة بالنسبة للمشكلات الاساسية للسلم والأمن وحقوق الانسان ، والفقر المدقع لأغلبية كبيرة من سكان العالم . اننا ندرك جيدا نواحي القصور والفشل في الأمم المتحدة . وهي على أية حال انعكاس للمجتمع الدولي الذى أنشأها ويوجهها الآن .



Digitized by UNOG LIBRARY

ولكن ربما يجب علينا ان ننظر الى منجزاتها ، ننظر الى فترة أطول ، حيث ينبغي أن نقدر دور الامم المتحدة في الضغط على القوى الاستعمارية بالقوة المعنوية للرأى العام العالمي . كان هذا ضروريا في الكفاح لتقرير المصير ، والاستقلال ، وكان ذلك أهم انجاز تاريخي في السنوات الثلاثين الماضية . لقد لعبت المنظمة دورا حيويا لتشجيع السلم في الشرق الاوسط ، وفي مناطق أخـــرى تسودها النزاعات . ولقد شهدت السنوات الماضية الامم المتحدة ، وهي ترسي مبادئ توجيهيـــة لنظام اقتصادى عالمي جديد .

ومع ذلك لا يزال من الضرورى أن نسعى باستمرار الى تحسين فعالية وقدرة المنظمة. ان المنظمة هي رمز للتعاون الدولي الذى نحتاجه لخلق هيكل للسلم والتضامن بين شعوب العالم .

انه موضوع مبدأ بالنسبة لنا ، وهو أن تكون المنظمة على مستوى عالميتها دون استثناء. فاذا كنا نريد من منظمة الامم المتحدة أن تلعب دورها المشروع البارز ، فيجب أن تمثل بالكامل المجتمع الدولي بأسره . ان مشاركة جميع الدول أمر حيوى ، لكي تعالج بفاعلية المشكلات العالمية للسلـــم والامـــن .

لقد اتخذت الامم المتحدة ، أحيانا ، قرارات نعتبرها غير حكيمة ، أو سيئة الطالع ، وهـذا لا يعطينا سببا لكي نتحول ضد المنظمة ، أو لا نقدم لها تعاوننا . أعتقد أنه من سوء الطالع ، اذا كان البعض ، في مثل هذه المناسبات ، يفكر في بعض الاجراءات السلبية . يجب علينا ألا نلوم المنظمة، بل يجب ان نزيدها قوة. من المهم أن نقول ذلك اليوم . انني واثق أنه عن طريق حوار مفتوح بحسن نية ، وبتوفر الارادة الطيبة ، فان خلافاتنا لن تصل الى الحد الذى تصبح فيه تهديدا حقيقيـــا لوجود مؤسساتنا .

انني ادعو بالمثل الى ان نكون مدركين أن الامم المتحدة لا يمكن أن تؤخذ على أساس أنهـا قضية مسلم بها . انها موجودة لأن الدول الاعضاء تعمل من أجلها ، وتعمل فيها . ان عـــدم الاكتراث ، هو اكثر ما يعود بالضرر على هذه المنظمة ، فهي حيوية بالنسبة للسكان الكثيرين في العالم الثالث ، وبالنسبة للبلاد الصغيرة في كل مكان ، وفي الواقع لجميع الامم في العالم.

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) باسم الجمعية العامة أشكر رئيس وزراء السويد ، صاحب السعادة السيد أولوف بالم على البيان الهام الذى ألقاه.

رفعت الجلسة عند الساعـــة ١٢/٤٥



Digitized by UNOG LIBRARY